



Distr.: General
12 February 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الثانية والعشرون

نيروبي، ٣٠ آذار/مارس - ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
بما في ذلك مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تقرير المديرية التنفيذية

إضافة

كفاءة هيكل إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفعاليتها: مذكرة من المديرية
التنفيذية

موجز

مر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وهيكل إدارته بتغييرات وإصلاحات مجزأة منذ إنشائه في عام ١٩٧٨. وتوفر الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة فرصة طيبة لاستعراض هيكل الإدارة الحالي الذي جرى تطويره. ويتعين النظر إلى هذا الاستعراض كمشاركة في إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يُجرى هذا الاستعراض أيضاً بهدف تقييم الترتيبات الحالية وما إذا كانت مناسبة لدى اختبارها في ضوء مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية، وما إذا كانت تتمكن موئل الأمم المتحدة من تنفيذ خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل تنفيذاً تاماً.

مقدمة

١- طلب مجلس الإدارة في قراره ٢/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ المتعلق بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ إلى المديرية التنفيذية، ضمن أمور أخرى، التشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بشأن "ضرورة استعراض كفاءة هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة وفعاليته". واستجابة للمقرر المشار إليه أعلاه، اعتمدت الأمانة نهجاً يقوم على مرحلتين.

٢- وتتضمن المرحلة الأولى تعيين خبير استشاري له خبرة راسخة وتجارب ناجحة في مجال إصلاح إدارة الأمم المتحدة للقيام بتقييم مستقل. واشتركت لجنة الممثلين الدائمين في مناقشة النتائج التي توصل إليها الخبير الاستشاري ومناقشة تقريره أثناء مشاورات رسمية وغير رسمية.

٣- وتتضمن المرحلة الثانية إعداد هذا التقرير، الذي عرضت مسودة منه ونوقشت أيضاً أثناء اجتماع للجنة الممثلين الدائمين.

٤- ومن ثم فإن هذا التقرير استنار بالمشاورات التي جرت سواء أثناء إعداد الخبير الاستشاري للتقرير أو بعد إعداده من خلال العدد الكبير من الأفراد والمنظمات وهيكل إدارة موئل الأمم المتحدة التي شاركت في العمل. وتشمل هذه الهيكل أعضاء مجلس الإدارة ولجنة الممثلين الدائمين، والأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والموظفين والشركاء في جدول أعمال الموئل. وعُقدت اجتماعات أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المكلفة بالقيام بأنشطة وضع المعايير والأنشطة التنفيذية على السواء بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥- ويمكن إيجاز نتائج هذه المشاورات فيما يلي:

(أ) هناك اتفاق عام بين الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على أن عملية استعراض كفاءة وفعالية هيكل الإدارة الحالي لموئل الأمم المتحدة تأتي في الوقت المناسب وعلى فائدة ذلك الاستعراض في سياق الجهود الجارية للإصلاح على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

(ب) ينظر إلى هذا الاستعراض باعتباره أيضاً متابعة منطقية لاعتماد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ وامتداداً لها؛

(ج) هناك أيضاً اتفاق عام بين الدول الأعضاء على أن أي قرار يغير هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة لا بد وأن يستنير بتحليل لآثار هذا التغيير بحيث يكون شاملاً بقدر أكبر من أي تحليل تم حتى الآن. ومثل هذا التحليل يتعين أن يشمل تقييماً لمختلف الخيارات.

٦- وفي ضوء ما سبق، فإن هذا التقرير يهدف إلى تحسين فهم المسائل التي طرحتها آفاق التغييرات في هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة. وهو يفعل ذلك من خلال النظر في الجوانب التالية لأعمال موئل الأمم المتحدة وهيكل إدارته:

(أ) الرؤية الأصلية التي أدت إلى إنشاء موئل الأمم المتحدة في عام ١٩٧٦، والتوجه الأساسي للعمل أثناء العقد الأول وهيكل إدارته؛

- (ب) التغييرات التي طرأت على ولاية موئل الأمم المتحدة وهيكل إدارته الناتجة عن، جملة أمور منها اعتماد جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ورفع مستوى مركز موئل الأمم المتحدة الذي أصبح إحد برامج الأمم المتحدة؛
- (ج) المسائل المتعلقة بالكفاءة والفعالية التي ظهرت بشكل أوضح منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، والمراحل المبكرة لتنفيذها؛
- (د) المسائل التي ظهرت من خلال تحسين فهم الاتجاهات السائدة في التوسع الحضري عموماً والفقر الحضري وتغير المناخ والصلات التي تربط بينها.

أولاً - الرؤية الأصلية لموئل الأمم المتحدة

٧- تشكلت الرؤية الأصلية لموئل الأمم المتحدة بفعل اثنين من المعالم البارزة. أولها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي عقد في استكهولم عام ١٩٧٢. وقد أدى هذا المؤتمر إلى الاعتراف بالأوجه المتعددة للاستدامة وضرورة التصدي لثلاثة تحديات بالتحديد:

- (أ) حماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها، مما أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- (ب) خفض الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة البشرية على البيئة، وعلى الأخص الناجمة عن أنشطة المستوطنات البشرية والتي أدت إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي بشأن المستوطنات البشرية؛
- (ج) القيام، استناداً إلى إدراك أن الفقر يشكل عاملاً كبيراً من عوامل التدهور البيئي، بتأسيس أنماط للتنمية أكثر إنصافاً، وخاصة من خلال تمويل الإسكان والهياكل الأساسية الحضرية، والخدمات الحضرية، الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى إنشاء موئل الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اللذين كان مقرهما في بادئ الأمر في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٨- وكان المعلم البارز الثاني هو مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي عقد في فانكوفر، بكندا في عام ١٩٧٦. وأوصى المشاركون في المؤتمر بإنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة^(١)، تعمل كمنتدى لممثلي القطاعات الحكومية على المستوى الوطني ودون الوطني لتبادل الآراء والحلول بشأن كيفية مواجهة التحديات الناشئة المتعلقة بالمستوطنات البشرية.

٩- وأفضى النداء الصادر عن مؤتمر فانكوفر إلى أن تنشئ الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ١٦٢٠/٣٢ (ثالثاً) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وإنشاء اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية كمجلس للإدارة وما تلا ذلك من انتقال مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

(١) تشكل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في بدايته عن طريق دمج مركز الإسكان والبناء والتخطيط التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتبة سمعية بصرية وشبكة توزيع انشئت في إطار مؤتمر عام ١٩٧٦ وعرفت باسم "رؤية الموئل" ومؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية وموظفي المستوطنات البشرية التابعين لإدارة التعاون التقني من أجل التنمية التي كانت قائمة في ذلك الحين.

١٠- وكانت لجنة المستوطنات البشرية تتألف من ٥٨ دولة عضواً لفترة عضوية مدتها أربع سنوات على أساس التناوب، وتجتمع لمدة أسبوعين سنوياً وتقدم تقريراً للجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

١١- وخوّل المدير التنفيذي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) سلطة بالتفويض فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالوظائف البرنامجية والتشغيلية والمالية والإدارية، شريطة الالتزام بقواعد ولوائح الأمانة العامة للأمم المتحدة والتزامات تقديم التقارير.

١٢- وقد ثبت أن الرؤية الأصلية للجنة المستوطنات كانت سابقة لأوانها إلى حد ما: إذ أن تجسيدها في صورة منتدى يضم جميع مجالات الحكومة لم يتحقق إلا بعد ذلك بكثير.

١٣- وعلى الرغم من أن معمارية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كانت تشبه معمارية غالبية كيانات برامج وصناديق الأمم المتحدة،^(٢) فقد ظل المركز يعمل في العقد الأول لوجوده بمثابة وكالة تقنية صغيرة تعمل أساساً كذراع تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.^(٣) وقد عكست أعماله في وضع المعايير وفي مجال الدعوة هذا الدور التقني وتركزت طوال سنوات عديدة على مسائل التخطيط، وتكنولوجيا الإنشاءات والبناء والتشييد الملائمة، والمشاركة المجتمعية. وعلى الرغم من أن المركز كان يضطلع فعلاً بالعمل في المسائل المتعلقة باتجاهات ومسائل التوسع الحضري، فإن هذه الأمور لم تدرج إلا نادراً في جداول أعمال المنتديات الدولية، فمن الواضح أن اهتمام صناع القرار في البلدان النامية والبلدان المانحة كان مركزاً على التنمية الريفية وعلى الفقر كظاهرة ريفية.

ثانياً - مؤتمر الموئل الثاني، جدول أعمال الموئل: اسطنبول + ٥

١٤- بحلول أواخر الثمانينات، أصبح من الواضح لغالبية العاملين المهنيين في مجال المستوطنات البشرية ولوظفي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن كثيراً من الافتراضات التي استندت إليها سياسات وممارسات المستوطنات البشرية الوطنية كانت موضع جدل على أحسن الفروض. وكانت هذه الافتراضات تشمل آراء مقبولة على نطاق واسع ومنها:

(أ) أن التوسع الحضري يمكن إيقافه وعكس اتجاهه في الواقع من خلال الاستثمار في التنمية الريفية وإيلائها الأولوية؛

(ب) أن الاقتصاد الرسمي سيستوعب بالتدريج الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك مظاهره المادية في شكل أحياء فقيرة؛

(٢) انشئ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بثلاث شعب فنية مكرسة للبحث والتطوير والمعلومات والنشر السمي والبصري والتعاون التقني. وكرست شعبة رابعة للإدارة وكانت مسؤولة عن الموارد البشرية، والمالية والتعاقدات والمشتريات.

(٣) كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الوقت المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة على المستوى القطري التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

(ج) أن فقراء الحضر، بحكم قربهم من الهياكل الأساسية في الخدمات، هم أحسن حالاً من نظرائهم في الريف.

١٥- وفي مواجهة ظهور الأحياء الفقيرة والحرمان في المناطق الحضرية قررت اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية أن تطلق حملتين عالميتين: السنة الدولية لإيواء المشردين، في عام ١٩٨٧، والاستراتيجية العالمية للمأوى لعام ٢٠٠٠، في عام ١٩٨٨.

١٦- وفي حين أن أيّاً من الحملتين لم تحقق تغييراً كبيراً في ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أو هيكل إدارته، إلا أنهما مهدتا الطريق لإجراء أبحاث حضرية متضافرة وإلى وضع جدول أعمال للدعوة يشمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.^(٤)

١٧- وقد أدت النتائج التي أسفرت عنها هذه الجهود وغيرها من الجهود، فضلاً عن جهود لجنة المستوطنات البشرية إلى أن توصي الجمعية العامة في عام ١٩٩١ بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول، بتركيا في عام ١٩٩٦.

١٨- ومهد اعتماد جدول أعمال الموئل في اسطنبول الطريق لإجراء سلسلة من التغييرات في ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وفي هيكل إدارته في آن معاً. وأصبحت الوكالة منذ ذلك الوقت مكلفة بالقيام بدور واضح المعالم في وضع المعايير وولاية تمكنها من رصد التقدم في تنفيذ جدول أعمال الموئل والقيام بدور قيادي في مجال الدعم والتنسيق على مستوى المنظومة.

الموئل الثاني - تغييرات القواعد التي تحكم المؤتمرات العالمية

تأسست سابقة هامة في الموئل الثاني. فقد حثت الأمانة، مستلهمة العضوية الثلاثية لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، الدول الأعضاء على تعليق إحدى القواعد التي تحكم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة من خلال السماح بعقد لجنة ثالثة مكرسة للحوار مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وقد أسهمت هذه السابقة كثيراً في خلق إحساس بملكية الجهات من غير الدول لجدول أعمال الموئل وستسهم بالفعل في تغيير القواعد والإجراءات التي تحكم مجلس إدارة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١٩- وفي حين أن مؤتمر الموئل الثاني ونتائجه السياسية قد حققا نجاحات لا تجحد إلا أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) كان في حالة مالية محزنة. وقد أدى ذلك إلى إجراء أول محاولة للإصلاح المؤسسي، التي اكتملت في عام ١٩٩٩.

(٤) برنامج الإدارة الحضرية هو برنامج مشترك بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بهدف توفير حجج مستندة إلى الدلائل للحكومات والمجتمع الدولي بشأن ضرورة الاستجابة لتحديات التوسع الحضري المتنامية والفقير الحضري.

٢٠- وقد كرس جانب من هذا الإصلاح لتعزيز قدرة الموئل على الوفاء بولايته في وضع المعايير. وقد تم ذلك عن طريق إنشاء شعبتين، كرس واحدة للدعوة العالمية، وكرس الثانية للتعاون التقني على المستوى الإقليمي والقطري. وهناك كيان ثالث سيوفر قاعدة للدلائل للأنشطة المعيارية. ويتناول المسائل الشاملة.

٢١- ويشمل عنصر مستقل من عناصر الإصلاح نقل الوظائف الإدارية الرئيسية والموظفين من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى كيان جديد عرف باسم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

مشكلة تكاليف المعاملات غير المرئية

المنطق الذي يبرر دمج الخدمات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والخدمات الإدارية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومقرهما في نيروبي، منطق مقنع. ومع ذلك فإن المكاسب المتوقعة لموئل الأمم المتحدة من حيث الكفاءة وتوفير التكاليف لم تتحقق تماماً بعد في معظمها بسبب القواعد والإجراءات التي يتعين عليه أن يعمل من خلالها والتي ليس له أو لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي سيطرة عليها. فعلى سبيل المثال دعي المركز، بعد إنشاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بوقت قصير، إلى المساعدة في أنشطة إنعاش وتعمير العراق. فقد اتسع الطلب بسرعة على خدمات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) هناك، الأمر الذي أدى إلى زيادة قدرها ٦٠٠ مليون دولار في ميزانية المشروع، مصحوبة بمصروفات سنوية تصل ١٠٠ مليون دولار. ويتجاوز نطاق المنتجات والخدمات التي يتعين تقديمها قدرة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي المنشأ حديثاً بكثير. وقد أضطر المركز (الموئل) إلى تكليف موظفين مخصصين لمساعدة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي استجابة للمتطلبات التقنية للإعمار ولواجهة القيود اللوجستية التي تعترض العمل في بيئة ما بعد انتهاء الصراع. وفي حين أنه قد أحرز بعض التقدم، فما زال هناك عدم تناظر جوهري بين القواعد والتنظيمات والإجراءات التي تحكم كلاً من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، من ناحية، والاستجابة المتوقعة من وكالة تشغيلية من ناحية أخرى. ويضيف عدم التناظر هذا الكثير إلى تكاليف المعاملات كما يضيف عبئاً بيروقراطياً إضافياً.

٢٢- وفي الوقت ذاته، طبقت تدريجياً سلسلة من التغييرات في تشكيل وإجراءات وتواتر اجتماعات لجنة المستوطنات البشرية. وتمثلت أهم هذه الاجتماعات في:

(أ) خفض الفترة الزمنية للاجتماعات من أسبوعين إلى ثمانية أيام في عام ١٩٨٩، ثم إلى خمسة أيام بعد ذلك في عام ٢٠٠١؛

(ب) اعتماد مجلس الإدارة، في دورته العشرين في عام ٢٠٠٥، للقاعدة ٦٤ من النظام الداخلي التي تحكم اجتماعات مجلس الإدارة، والتي تسلم بدور ومساهمة السلطات المحلية في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتمكنها من المشاركة في مداورات مجلس الإدارة دون أن يكون لها حق التصويت.

الإصلاحات الموازية في الصناديق والبرامج الأخرى

٢٣- حدثت تحولات بعيدة المدى في إطار برامج وصناديق الأمم المتحدة الرئيسية، جنباً إلى جنب مع تلك التغييرات المتزايدة في ولاية موئل الأمم المتحدة وهيكل إدارته. فقد توالى في تتابع سريع التغييرات في هياكل إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبذلك أصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم موئل الأمم المتحدة فيما بعد، البرنامجين الباقيين الوحيدين اللذين يتحمل مجلسا إدارتهما مسؤولية الرقابة ولكنهما ملزمان بتقديم تقرير لنيويورك عن المسائل المتعلقة بالإدارة والميزانية.

٢٤- وثمة تغيير آخر، أثر تأثيراً عميقاً على مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وهو تحول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شريك منذ أمد بعيد ومصدر لتمويل الأنشطة التي تجري على المستوى القطري إلى برنامج تشغيلي وبرنامج للدعوة في حد ذاته. وقد أثر هذا التغيير على قدرة موئل الأمم المتحدة بوصفه الكيان الوحيد من كيانات الأمم المتحدة الذي ليس له حضور على الأرض في البلدان التي يعمل فيها للدعوة لجدول أعمال الموئل ودعم تنفيذه على المستوى القطري. وقد أدى ذلك في نهاية الأمر بموئل الأمم المتحدة إلى التفاوض مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعيين مديرين لبرامج الموئل في بلدان مختارة. وفي حين أن حضور مديري برامج الموئل قد برهن على أهميته الحاسمة لتمكين موئل الأمم المتحدة في الوفاء بولايته من حيث تعميم جدول أعمال الموئل ومشاركته في ست مشاريع من المشاريع الثمانية الرائدة في إطار مبادرة "توحيد الأداء" في عام ٢٠٠٨، فقد قوبلت الفكرة بمقاومة شديدة في بدايتها.

٢٥- ويقدم الجدول ١ استعراض عام لهيكل إدارة مختلف وكالات الأمم المتحدة، وبرامجها وصناديقها. والتي مرت بتغييرات مؤخراً في هيكل إدارة كل منها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشارك كلها في سمة مشتركة، هي وجود مجلس إدارة يمتلك سلطات الرقابة وصنع القرار ويجتمع ثلاث مرات سنوياً تحديداً.

اسطنبول + ٥، وحالة البرنامج، ومجلس الإدارة ومنع الأزمات والإنعاش منها

٢٦- شكلت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ المكرسة لإجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل نقطة تحول هامة بالنسبة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وهيكل إدارته. وكرر الاستعراض التأكيد على التحديات المصاحبة لتسارع التوسع الحضري المتسم بالفوضى والمخاطر التي تفرضها هذه التحديات على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت مؤخراً. كما حدد الاستعراض أيضاً مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفه الوكالة الرائدة لضمان متابعة ورصد جدول أعمال الموئل.^(٥)

(٥) يعترف جدول أعمال الموئل وقرارات الجمعية العامة اللاحقة بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) "بوصفه الوكالة الرائدة لضمان متابعة ورصد جدول أعمال الموئل".

٢٧- وقررت الدورة العادية للجمعية العامة في نفس العام في القرار ٢٠٦/٥٦، ترفيع مكانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ليصبح برنامجاً مكتمل الأهلية (الذي سيعرف بموئل الأمم المتحدة). وقررت أيضاً تحويل لجنة المستوطنات البشرية إلى مجلس إدارة وتعيين لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي لتكون هيئة فرعية لها وتعمل بين الدورات لرصد التقدم في تنفيذ برنامج عمل الوكالة وميزانيتها. ودعت الجمعية العامة أخيراً وما زالت تدعو إلى تعزيز موئل الأمم المتحدة لتمكينه من الوفاء بولايته المعيارية والتشغيلية.

٢٨- وعمل مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بعد ذلك على مواءمة نظامه الداخلي وقرراً، محتدياً بمثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد اجتماعات مرة كل سنتين.

٢٩- وهذه التغيرات وغيرها ساعدت على تعزيز المنظمة واستعادة قدرتها على القيام بدورها في مجال الدعوة، مع حفاظها في الوقت ذاته على طابعها التقني والتشغيلي.

ثالثاً - تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣

٣٠- شهدت الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ نمواً سريعاً في عدد موظفي، موئل الأمم المتحدة وأنشطته وميزانيته. وقد أدت النتائج التي توصل إليها استعراض برنامجي متعمق أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٤ إلى أن يطلب مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين في عام ٢٠٠٥ إلى موئل الأمم المتحدة إعداد خطة استراتيجية ومؤسسية شاملة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣. والواضح أن الهدف من ذلك هو إدخال موئل الأمم المتحدة في عملية الإصلاح الجارية على مستوى المنظومة.

٣١- وتمثل الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية والمؤسسية فيما يلي:

(أ) زيادة وضوح نقطة التركيز في أعمال موئل الأمم المتحدة؛

(ب) تعزيز التماثل والتماسك البرنامجيين، وخاصة في مجال الأنشطة المعيارية وأنشطة المساءلة؛

(ج) تطبيق نظام إدارة قائم على تحقيق النتائج لترسيخ قيمة الأموال، والشفافية، والمساءلة؛

(د) إعادة صياغة موقع موئل الأمم المتحدة كمحفز حقيقي، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرة السابقة على الاستثمار دعماً لتنفيذ جدول أعمال الموئل والوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية على المستوى القطري؛

(هـ) تمكين موئل الأمم المتحدة من المشاركة الفعالة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي مبادرة "توحيد الأداء".

٣٢- وقد أقر مجلس الإدارة الخطة الاستراتيجية والمؤسسية في دورته الحادية والعشرين في عام ٢٠٠٧. وفي قراره ٢/٢١ طلب المجلس إلى الأمانة، ضمن أمور أخرى، إعداد خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية وإعداد هذا التقرير.

٣٣- وفي سياق تنفيذ الخطة برزت مسائل عديدة من بينها:

(أ) الصعوبات المفاهيمية والمنهجية في توفيق النهج المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل القائم على النتائج في إطار الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل مع النهج الموجه لتحقيق النواتج الأقصر أجلاً الذي تطلبه الأمانة العامة في نيويورك. واتضح ذلك تحديداً في حالة برنامج العمل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. وهذه الصعوبات لم يتم حلها تماماً حتى الآن. وما زالت تشكل مصدر إحباط لأعضاء لجنة الممثلين الدائمين وللأمانة؛

(ب) الجهود المعقدة المطلوبة للائتمثال لمختلف آليات الإبلاغ وأطر المساءلة. وهي تشمل، ضمن أمور أخرى، تقديم التقارير السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة التي تركز على استخدام موارد الميزانية العادية، والتقارير ربع السنوية التي تقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين والتي تركز على الموارد غير المخصصة، والتقارير شبه السنوية التي تقدم إلى مكتب الرقابة عن مشاريع التعاون التقني والتقارير الدورية التي تقدم إلى مختلف اللجان المخصصة للبرامج المتخصصة وللبرامج، والصناديق الاستثمارية؛

(ج) صعوبة الدخول في مشاريع مشتركة، وترتيبات المشاركة في التكاليف، والتمويل المشترك مع الشركاء، وخاصة الشركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني، نظراً للإجراءات المتعلقة بالمتطلبات القانونية والتعاقدات الصادرة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذه المتطلبات والإجراءات لم تصمم أو توضع لكي تستخدمها وكالات لها ولاية تشغيلية ويتضح كثيراً عدم التوافق الأساسي هذا في أحد المجالات والأوليات الرئيسية لأعمال موئل الأمم المتحدة وهو جذب الدعم لسياسته في مجال الخدمات الاستشارية - ودعم القدرات المصحوب بمساهمات عينية من المجتمعات الحضرية الفقيرة ورأس المال الاستثماري المقدم من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية ومخصصات الميزانية من الجهات الوطنية ودون الوطنية الحكومية لتحسين ظروف الحياة للفقراء.

٣٤- وتتصل مسألة أخرى بتجربة موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمبادرة الأمم المتحدة "لتوحيد الأداء" الخاصة بالمشاريع الرائدة. فسرعان ما أصبح واضحاً في مجال العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن المشاركة في مبادرة "أمم متحدة واحدة" على المستوى القطري تتطلب درجة من المرونة في صنع القرارات وتخصيص الموارد وهي مرونة لم يتوخاها التشكيل الحالي للبرنامج الذي هو جزء من الأمانة العامة.

٣٥- ويقدم الجدول ١ استعراضاً عاماً لهيكل إدارة وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى، والذي يمكن ملاحظته من هذا الجدول هو أن هذه الوكالات والبرامج والصناديق التي أجزت إصلاحاً لمجلس إدارتها أثناء العقد الماضي تشترك في أن الكيان المكلف بالرقابة هو أيضاً الكيان المنوط به سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور الاستراتيجية والمؤسسية والأمور المتعلقة بالميزانية.

٣٦- ويقدم المرفق الأول لهذا التقرير صورة موجزة لهيكل الإدارة الحالي لموئل الأمم المتحدة وهو يعكس درجة من الغموض بشأن دور الموئل، وولايته وعلاقات العمل بينه وبين الشركاء ومع هيئات الأمم المتحدة. ويرجع هذا الغموض إلى تطور ولاية موئل الأمم المتحدة من ولاية تتعلق أساساً بتقديم المشورة التقنية واعتباره مركزاً تشغيلياً منذ بدايته إلى برنامج يرى أن فائدته النسبية هي قدرته على المزج بين خبرته المعيارية والتشغيلية في إطار فعال مترابط للتنمية الحضرية يلقي القبول من صناعات القرار والممارسين على السواء.

٣٧- ويقدم المرفق الثاني لهذا التقرير نظرة شاملة لحالة تمويل موئل الأمم المتحدة. وبينما تحسنت الحالة العامة على مدى السنوات الست الماضية تحسناً كبيراً، يوجد خلل آخذ في الازدياد، بين التمويل غير المخصص والتمويل المخصص، وقاعدة المانحين للمساهمات غير المخصصة ضيقة للغاية، لأن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من المساهمات الطوعية الرئيسية يأتي من ١٠ مانحين فحسب. وهذه الحالة تعكس الغموض الذي يحيط بإدارة الموئل وتعزز ذلك الغموض في ذات الوقت. وفي حين أن المانحين العشرة الرئيسيين للموئل يؤكدون بصورة متواصلة على أهمية دور الموئل في وضع المعايير، فإن الجانب الأكبر من مساهماتهم تخصص لبرامج خاصة أو للأنشطة التشغيلية.

٣٨- وكما هو الحال بالنسبة للكثير من كيانات الأمم المتحدة، يقلل الخلل القائم بين التمويل المخصص والتمويل الأساسي من قدرة موئل الأمم المتحدة على العمل على أساس استراتيجي.

رابعاً - المسائل الناشئة

٣٩- ظهرت ثلاث مسائل في العقد الأخير الماضي، ستظل ذات تأثير عميق على التنمية البشرية. وهي:

- (أ) التوسع الحضري العشوائي السريع، بما في ذلك امتداد الفقر إلى المناطق الحضرية؛
- (ب) زيادة تقلبات أسعار الغذاء والطاقة والمياه؛
- (ج) تغير المناخ.

٤٠- وفي حين أن هذه المسائل يجري مواجهتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإنها وثيقة الصلة ببعضها، وستزداد الصلة بينها على مدى الزمن. وليس هناك شك في أن المدن تشكل بؤرة تجمعها. وأزمة الغذاء والوقود الأخيرة وأنماط الطقس القاسية الناجمة عن الإحترار العالمي كلها متأصلة في سوء التخطيط للتوسع الحضري وسوء إدارته. ونظراً لأن المدن في البلدان المتقدمة والنامية على السواء تتوسع أفقياً بشكل متواصل، فإنها تستهلك مزيداً من الأراضي، والمياه، والطاقة، وتنتج مزيداً من النفايات، بما في ذلك انبعاثات الاحتباس الحراري. ونظراً لأن العالم أصبح يغلب عليه التوسع الحضري، فإن قدرة المدن على التأقلم مع آثار تغير المناخ تزداد حرجاً من حيث ضمان سلامة وأمن البشر.

٤١- ومن ثم يصبح التمييز بين التخفيف من شدة الأزمة والتكيف معها في عالم حضري مسألة نظرية. ومن الناحية العملية، يحتاج كلاهما إلى استخدام أكثر رشداً للأراضي، وإلى هياكل أساسية وخدمات أفضل، وإلى إنشاءات أكثر مرونة، ونظم إدارة أكثر استجابة.

٤٢- وفي حين أن آثار تغير المناخ عالمية لا تعرف التمييز، فإن الحلول اللازمة لتخفيف من قسوتها والتكيف معها ستكون بالضرورة محلية. فكل مدينة، بل وكل مجتمع، بحاجة إلى التوصل إلى حلول واقعية تفي بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية الخاصة بكل منها.

٤٣- ويستدعي هذا السيناريو بذل جهد غير مسبوق في مجال تبادل المعارف، والوسائل والتكنولوجيا، والدروس المستفادة. وهو يستدعي الدخول في حوار واسع النطاق ومكثف بدرجة غير مسبوقة بين مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، وأصحاب المصلحة. كما يتطلب مستويات غير مسبوقة من التنسيق بين المؤسسات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

٤٤- والسؤال الأساسي هو ما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة على استعداد للقيام بدورها في دعم هذه الجهود، وكيف يمكن تعزيز الكيانات داخل المنظومة، بما فيها الموثل، على أفضل وجه استراتيجياً بحيث تسهم في الجهود المطلوبة.

خامساً - نظرة عامة على مزايا ومساوئ هيكل الإدارة

٤٥- على الرغم من جميع المشاكل والمسائل الموصوفة أعلاه. فثمة مزايا أيضاً لهيكل الإدارة الحالي وهي تشمل المزايا التالية:

(أ) يتلقى موثل الأمم المتحدة، بوصفه جزءاً من الأمانة العامة في نيويورك مساهمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي حين تمثل هذه المساهمة أقل من ١٠ في المائة من الميزانية الإجمالية لموثل الأمم المتحدة إلا أنها تظل مصدراً هاماً للتمويل المتعلق بالموظفين الأساسيين؛

(ب) يتمتع موثل الأمم المتحدة بتفاعل متكرر مع الدول الأعضاء من خلال الاجتماعات التي تعقد بين الأمانة ولجنة الممثلين الدائمين، وخاصة فيما يتصل بإعداد وتنفيذ برنامج العمل. ومعنى أدق، هناك أكثر من ٧٠ اجتماعاً لفريق عامل تعقد في الفترة الواقعة بين دورات مجلس الإدارة؛

(ج) تشجع الدورات العادية ربع السنوية للجنة الممثلين الدائمين على اتخاذ نهج منضبط تجاه الأمانة عند تقديم تقارير عن أمور من قبيل الميزانية والتمويل؛

(د) يسهل على الدول الأعضاء الاتصال بالمدير التنفيذي وكبار المديرين في موثل الأمم المتحدة؛

(هـ) يمكن الإعداد بسهولة لترتيب اجتماعات غير رسمية، ومشاورات، وتبادل آراء بين أعضاء لجنة الممثلين الدائمين وموظفي موثل الأمم المتحدة؛

(و) على الرغم من أن لجنة الممثلين الدائمين ليست هيئة لصنع القرار، إلا أنها تتمتع بدرجة كبيرة من حرية تقديم المشورة والمشاركة في تبادل الآراء بالنيابة عن الدول الأعضاء.

٤٦- ولكن ينبغي تقييم هذه المزايا بعناية مقابل المساوئ المذكورة أدناه، والتي ذكر بعضها بالفعل:

(أ) هناك اتجاه بين أعضاء لجنة الممثلين الدائمين للانتقال من دور الرقابة إلى التدخل في الشؤون الصغيرة؛

- (ب) هناك اتجاه لعقد كثير من الاجتماعات مما يلقي بأعباء كبيرة على موارد الأمانة؛
- (ج) يتعين على موئل الأمم المتحدة أن يواجه سلسلة متعددة ومعقدة من عملية تقديم التقارير للجنة الممثلين الدائمين، ومجلس الإدارة، ومقر الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ولا تتفق هذه الحالة مع صالح المساءلة والشفافية؛
- (د) وعلى الرغم من تعدد خطوات عملية تقديم التقارير لا ترد سوى تعليقات ضئيلة للغاية على المسائل الاستراتيجية والهامة؛
- (هـ) هناك ميل إلى عدم الاهتمام بالمسائل التي تشمل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والتي تؤثر في بعض الحالات على إنجاز البرامج وعلى الكفاءة وفعالية التكلفة، نظراً لأنها لا تخضع لرقابة لجنة الممثلين الدائمين أو مجلس الإدارة؛
- (و) تتسم دورة صنع القرار في موئل الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل تنطوي على آثار مؤسسية بالبطء والتعقيد. وتقدم التوصيات الصادرة عن لجنة الممثلين الدائمين إلى مجلس الإدارة الذي يقدم بدوره توصياته الخاصة إلى الجمعية العامة للموافقة النهائية؛
- (ز) ثمة اتجاه إلى تسييس المسائل التقنية؛
- (ح) موئل الأمم المتحدة مثقل بقواعد وتنظيمات غير مناسبة وعتيقة تحول بينه وبين محاكاة غيره من الوكالات والبرامج والصناديق من حيث دقة التوقيت والإنجاز على المستوى القطري.

سادساً - ملاحظات ختامية

- ٤٧- مر كل من موئل الأمم المتحدة ومجلس إدارته بتغييرات متزايدة تستهدف تحسين الكفاءة والفعالية. ومن حيث الكفاءة هناك مؤشر غير مباشر يتمثل في مدة وعدد مرات انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة، التي خفضت من أسبوعين سنوياً إلى خمسة أيام كل سنتين. وهو مكسب من حيث الكفاءة، ولكنه يطرح مسائل أخرى درست أدناه. ومن حيث الفعالية، فالمادة ٦٤ التي تعطي السلطات المحلية صوتاً في مداورات مجلس الإدارة يمكن اعتبارها تغييراً هاماً.
- ٤٨- ولكن يظل الافتقار إلى وجود نهج أشمل، وتكمن المشكلة الأساسية بالنسبة للأمانة فيما تتسم به آلية الإدارة من طبيعة معقدة ومجزأة. فمجلس الإدارة يجتمع مرة واحدة كل عامين لمدة أسبوع واحد ويمارس الإدارة أساساً عن طريق القرارات وهو أسلوب في صنع القرار أكثر ملاءمة للأجهزة التشريعية عنه لبرنامج يقوم بأنشطة تشغيلية كثيرة.
- ٤٩- ويمثل الدول الأعضاء في موئل الأمم المتحدة أشخاص ينتمون أساساً إلى وزارات الإسكان، في حين أن كثيراً من المسائل التي تناقش تدخل بصورة متزايدة في اختصاص الوزارات المسؤولة عن الحكم المحلي، والمالية.
- ٥٠- وتخضع مقررات مجلس الإدارة لاستعراض من جانب أجهزة الأمم المتحدة في نيويورك. مما يُحول مجلس الإدارة إلى مؤسسة فرعية ويؤدي إلى وجود طبقة إدارية أخرى. ولا تتسم اجتماعات

مجلس الإدارة التي تجري مرة كل سنتين بالتكرار الكافي الذي يمكنه من توفير التوجيه الاستراتيجي والإرشاد اللذين يحتاجهما الموئل إذا كان له أن يستجيب بفعالية للمشاكل والتحديات الجديدة.

٥١- ولجنة الممثلين الدائمين، وهي الجهاز الفرعي العامل بين الدورات التابع لمجلس الإدارة، هي في جوهرها هيئة استشارية مفتوحة العضوية تفتقر إلى السلطة التي تمكنها من اتخاذ قرارات هامة. وباعتبارها إحدى آليات الرقابة المتعددة، فهي تعمل على التركيز على الجوانب المعيارية لأعمال موئل الأمم المتحدة وحسب، ولا تبدي سوى قليل من الاهتمام بالأنشطة التشغيلية أو لا تهتم بها مطلقاً.

٥٢- وتنفق الأمانة ذاتها، بحجمها الصغير نسبياً، والتي لا يمكن التنبؤ بتمويلها، جزءاً غير متناسب من الموارد المخصصة لموظفيها في تقديم التقارير لشتى آليات الرقابة.

٥٣- وباختصار، فإن موئل الأمم المتحدة يدار بنظام معقد ويتسم بالازدواجية وعدم الوضوح، وهو نظام لا يساعد على تعزيز فاعلية موئل الأمم المتحدة أو كفاءته. وفي سياق مبادرة "توحيد الأداء" يجد موئل الأمم المتحدة نفسه في موقف ضعيف وهو يسعى جاهداً للعمل مع مجموعة الأجهزة الإنمائية الأخرى التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٤- وتشير أوجه النقص والقيود المبينة في هيكل الإدارة الحالي لموئل الأمم المتحدة إلى بعض المعايير التي يتعين الوفاء بها لتحسين الكفاءة والفعالية. ويمكن إيجازها على النحو التالي:

(أ) هيكل يمكن فهمه بسهولة، مع قصر الفترات بين الدورات لتعزيز التوجيه والإرشاد العمليين لولاية موئل الأمم المتحدة المعيارية والتشغيلية؛

(ب) هيكل وثيق الصلة بالمشاكل والتحديات المنتظرة وبتيح مشاركة دائرة أوسع نطاقاً من جانب أصحاب المصلحة ذوي الاهتمام المباشر والالتزام بمشاكل الاتساع الحضري؛

(ج) عملية لصنع القرار أقل اعتماداً على القرارات وأكثر اعتماداً على التعليقات المتصلة بالمسائل المطروحة؛

(د) هيكل قادر على تمكين موئل الأمم المتحدة من اعتماد قواعد وإجراءات تشغيلية ومالية تتسق مع قواعد وإجراءات الصناديق والوكالات الأخرى المكلفة بالولايات المعيارية والتشغيلية معاً؛ أي قواعد وإجراءات لا تجعل الموئل يعاني من وضع غير موات إلى حد كبير فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة "توحيد الأداء"؛

(هـ) هيكل يستطيع النظر في الآثار التي ينطوي عليها عمل موئل الأمم المتحدة بوصفه محفزاً حقيقياً في علاقته بالشركاء في الحكومات سواء على المستوى الوطني ودون الوطني، ناهيك عن الشركاء في المجتمع المدني، والقطاع الخاص، واتخاذ قرارات تتعلق بإدارة هذه الشراكات بالتالي.^(٦)

(٦) في الوقت الحالي، تخضع جميع الاتفاقات ذات الآثار المالية لمبادئ توجيهية صارمة من نيويورك، لا تناسب المشروع المشترك، والمشاركة في المخاطر أو حشد الموارد التي تشمل الشركاء وأصحاب المصلحة المتعددين.

وسيشكل ذلك مشكلة بصورة متزايدة مع نمو وتعميق الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والمحلية، ومع القطاع الخاص والجهات التي تقدم خدمات التوسع الحضري.

٥٥ - وختاماً، قد يود مجلس الإدارة أن يوصي بأن يتضمن الاستعراض الشامل لهيكل إدارة موئل الأمم المتحدة الذي سيجري ما يلي:

(أ) تقييم موضوعي لأوجه القوة والضعف في هيكل الإدارة الحالي الذي يؤثر على إنجاز البرنامج، وعلى الكفاءة، والمساءلة بما في ذلك الجوانب المشتركة بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) استعراض مفصل للخيارات من أجل تحسين كفاءة وفعالية هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطبقة على الصناديق والبرامج الأخرى.

الجدول ١

هياكل إدارة ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها الأخرى

الكيان	المقر/تقديم التقارير إلى	مجلس الإدارة/مجالس الإدارة	عضوية مجالس الإدارة	مدة عضوية مجلس الإدارة	اجتماعات
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	المجلس التنفيذي	٣٦ دولة عضواً	٣ سنوات (فيما عدا الأعضاء من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى)	دورتان عاديتان كل سنة دورة سنوية
واليونيسيف	الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	المجلس التنفيذي	٣٦ دولة عضواً	٣ سنوات	دورتان سنويتان عاديتان دورة سنوية واحدة
مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	الجمعية العامة	اللجنة التنفيذية اللجنة الدائمة	٧٦ دولة عضواً	غير محددة	سنوياً عدة مرات سنوياً (بين الدورات العامة)
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان	الأمانة العامة الجمعية العامة	لا توجد بيانات لا تنطبق	لا توجد بيانات/لا تنطبق ٤٧ دولة عضواً	٣ سنوات (أهلية لإعادة الانتخاب بعد فترتي عضوية متعاقبتين)	لا توجد بيانات/غير منطبق ٣ مرات على الأقل سنوياً
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	وكالة متخصصة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي	مجلس الإدارة المجلس التنفيذي	١٦٤ دولة عضواً ١٨ عضواً + ١٨ عضواً بديلاً	غير محددة مدة عضوية قدرها ٣ سنوات	سنوياً ٣ مرات سنوياً
برنامج الأغذية العالمي	المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	مجلس الإدارة	٣٦ دولة عضواً (١٨ عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي و١٨ عضواً تنتخبهم الفاو)	عضوية مدتها ٣ سنوات (أهلية لإعادة الانتخاب)	٣ مرات سنوياً
منظمة العمل الدولية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	مجلس الإدارة	٥٦ دولة عضواً (حكومات وأصحاب عمل وعمال)	٣ سنوات	مرتان سنوياً مرة كل سنة (دورة أقصر مدتها يوم واحد)
منظمة الصحة العالمية	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	جمعية الصحة العالمية المجلس التنفيذي	١٩٣ دولة عضواً ٣٤ دولة عضواً	غير محددة ٣ سنوات	سنوياً مرتان سنوياً (دورة كاملة ودورة أقصر)

المرفق الأول

هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة

ألف - مقدمة

١- الغرض من هذا المرفق هو توفير سجل موجز لهيكل موئل الأمم المتحدة الحالي. وهو يصف شتى حالات وهيكل اتخاذ القرار. وهو مصحوب باستعراض عام تاريخي موجز يبرز تطور هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة.

باء - استعراض عام تاريخي موجز

١٩٧٢: أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في استكهولم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية.

١٩٧٦: عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بالمستوطنات البشرية في فانكوفر، بكندا.

١٩٧٧: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ١٦٢/٣٢ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وعين القرار اللجنة المعنية بالمستوطنات، بوصفها لجنة تشغيلية من لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كمجلس إدارة للمركز.

١٩٧٨: عقد أول اجتماع للجنة، وتتألف من ٥٨ دولة عضواً بالتناوب كل ثلاث سنوات، وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٩٧٨-١٩٨٩: تجتمع اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية سنوياً لمدة ١٠ أيام عمل لإقرار برنامج العمل والميزانية واتخاذ القرار المتعلق بالتركيز على الورقات المواضيعية التي تعدها الأمانة للعام التالي. وقررت اللجنة في عام ١٩٨٩ الاجتماع كل سنتين لإتاحة مزيد من الوقت فيما بين الدورات للأمانة لتقديم نواتج مضمونة، ومعظم الاجتماعات استضيفت خارج نيروبي.

١٩٩١-١٩٩٩: خفضت اللجنة المعنية بالمستوطنات البشرية بالتدريج فترات انعقاد دوراتها إلى خمسة أيام عمل، وانخفض الوقت المخصص للحوار والمناقشات المتعلقة بقضايا المستوطنات انخفاضاً جذرياً. وعقدت كل الاجتماعات في نيروبي.

١٩٩٦: عقد مؤتمر الموئل الثاني، وأسفر عن ولاية معيارية جديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تتطلب منه دعم ورصد تنفيذ جدول أعمال الموئل الذي اعتمده المؤتمر وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢٠٠١: أدت دورة اسطنبول + ٥ وهي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ جدول أعمال الموئل إلى اتخاذ الجمعية قراراً يرفع مستوى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى مستوى البرنامج، وتحويل اللجنة المعنية

بالمستوطنات البشرية إلى مجلس إدارة وإنشاء لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي كهيئة رسمية عاملة بين الدورات تابعة لمجلس الإدارة وتضمن قراري الجمعية العامة ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦ قرارات هامة أخرى فيها تعزيز الدور المعياري لموئل الأمم المتحدة، وتعيين الموئل باعتباره نقطة التركيز داخل منظومة الأمم المتحدة في موضوع المستوطنات البشرية وإنشاء المنتدى الحضري العالمي للنهوض بالحوار والنقاش بشأن مسائل الاستيطان.

٢٠٠٣: أعتد نظام أساسي جديد لمجلس الإدارة؛ وخصص مقعد للسلطات المحلية بدون أن يكون لها الحق في التصويت.

جيم - هياكل صنع القرار والهياكل الاستشارية لبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين

٢- لتيسير الفهم يرد هنا شرح لهياكل صنع القرار والهياكل الاستشارية لموئل الأمم المتحدة في سياق عملية الموافقة على برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين - وهي المسؤولية الأساسية لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة:

- الخطوة ١: قبل سنتين من عرض برنامج العمل لفترة السنتين على مجلس الإدارة لإقراره، تقوم الأمانة بإعداد إطار استراتيجي لفترة السنتين. ويُناقش هذا الإطار الاستراتيجي مع لجنة الممثلين الدائمين ثم تقدمه الأمانة للجنة الحكومية الدولية للبرنامج والتنسيق لإقراره.
- الخطوة ٢: وقبل عام من عرض برنامج العمل على مجلس الإدارة لإقراره، تعد الأمانة برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين استناداً إلى الإطار الاستراتيجي المتفق عليه. وتقدم هذه الوثيقة إلى لجنة الممثلين الدائمين وتناقشها معها وتقدم قبل خمسة شهور بالتقريب قبل عقد مجلس الإدارة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن طريق مكتب الأمم المتحدة للميزانية ولجنة الأمم المتحدة للبرنامج والتنسيق لاستعراضها.
- الخطوة ٣: تعد الأمانة، استناداً إلى التعليقات التي تتلقاها من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية برنامج العمل والميزانية لعرضهما على المجلس وإقرارهما. وفي حين أن الميزانية تكون شاملة، فإن المجلس يمتلك سلطة على الموارد من خارج الميزانية وغير المخصصة لغرض محدد، وهي تشكل ما يقرب من ١٠ في المائة من الميزانية الكلية.
- الخطوة ٤: تعرض الأمانة برنامج العمل والميزانية اللذين تمت الموافقة عليهما على لجنة البرنامج والتنسيق وعلى مكتب الميزانية. ويشارك كلاهما في برنامج العمل والميزانية للأمم المتحدة بأسرها، ثم تعرض على الجمعية العامة للموافقة. وتنظر اللجنة الخامسة للجمعية العامة في عناصر الميزانية العادية وتقرها، والتي تشكل ما يقرب من ١٠ في المائة من مجموع ميزانية موئل الأمم المتحدة.

- الخطوة ٥: تعرض الأمانة تقارير مرحلية دورية بشأن تنفيذ برنامج العمل والميزانية على لجنة الممثلين الدائمين التي تجتمع أربع مرات سنوياً. وعلاوة على تلك الاجتماعات، تعقد لجنة الممثلين الدائمين اجتماعات عديدة لفريق عامل، بما فيها، اجتماعات بشأن برنامج العمل والميزانية (التي تتضمن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل) والعمليات التجريبية لتكوين رأس المال الأولي القابل للاسترداد والمنتدى الحضري العالمي. وتتعقد اجتماعات أخرى لفريق عامل مخصص بين وقت وآخر.
- الخطوة ٦: تخضع الموارد المخصصة من خارج الميزانية، التي تمثل ما يقرب من ٨٠ في المائة من مجموع الميزانية، لإشراف مكتب المراقب المالي، وشعبة الميزانية بالأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، أنشئت هياكل خاصة للرقابة والإدارة للبرامج المتعلقة بالمناحين المتعددين الأكبر حجماً مثل المرفق التجريبي لعمليات توفير رأس المال الأولي القابل للاسترداد، ومرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة والمياه والمرافق الصحية.

دال - هياكل الإدارة الأخرى والتزامات تقديم التقارير

- ٣- يدخل المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي في اتفاق سنوي مع الأمين العام.
- ٤- ويقدم التقرير السنوي للأمين العام بشأن التنفيذ المنسق لجدول أعمال موئل الأمم المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقوم بتنسيق المتابعة لكل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.
- ٥- ويعرض على الجمعية العامة تقرير سنوي للأمين العام بشأن متابعة مؤتمر الموئل الثاني وتعزيز موئل الأمم المتحدة بموجب قراري الجمعية العامة ٢٠٥/٥٦ و ٢٠٦/٥٦، اللذين رفعا مستوى موئل الأمم المتحدة إلى مستوى برنامج.
- ٦- وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات، هناك على وجه التحديد عمليتان دوريتان لمراجعة الحسابات داخلياً تجريان كل سنتين، وعمليات تقييم دورية خارجية لبرنامج العمل تدمج في تقرير للأمين العام يصدر كل سنتين، ويجري تقييم دوري لبرنامج العمل عن طريق نظام الأمم المتحدة المتكامل للرصد والوثائق والمعلومات، وتقييم دوري متعمق يجريه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أو إدارة الشؤون الإدارية.

هياكل إدارة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها الأخرى

١- يستمد موئل الأمم المتحدة الجانب الأكبر من دخله من المساهمات الطوعية التي يتلقاها من الحكومات والمانحين الحكوميين الدوليين. وتتلقى المنظمة أيضاً مساهمات من شركاء آخرين مثل السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات المتعددة الأطراف وغير ذلك من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة.

٢- المصادر الثلاثة الرئيسية للتمويل هي:

(أ) مخصصات الميزانية العادية التي توافق عليها الجمعية العامة من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء (التمويل الأساسي)؛

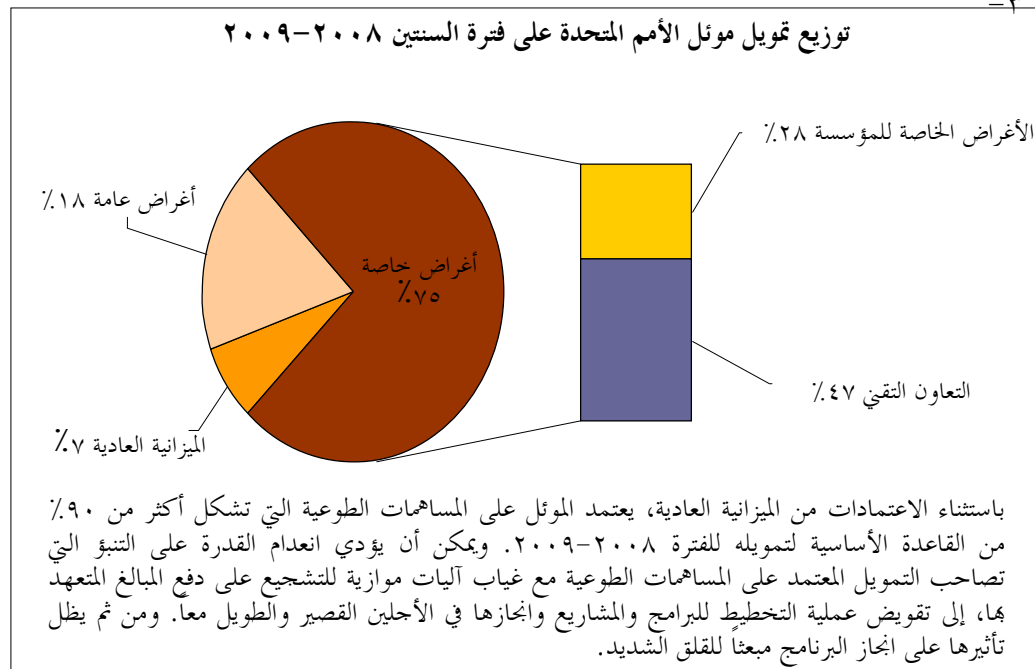
(ب) مساهمات لأغراض عامة مقدمة لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية (المؤسسة). وهذه مساهمات طوعية غير مخصصة مقدمة من الحكومات وافق مجلس إدارة الموئل على تخصيص اعتمادات لها في الميزانية وخصصت وفقاً للألويات المتفق عليها (التمويل الأساسي)؛

(ج) مساهمات لأغراض خاصة، خصصت لها مساهمات طوعية من الحكومات وغيرها من الجهات المانحة لتنفيذ أنشطة معينة (بناء على اتفاقات مع المانحين). بما في ذلك برنامج العمل المتفق عليه (التمويل غير الأساسي) وتدخل هذه المساهمات في نطاق فئتين رئيسيتين:

١' مساهمات موجهة للمؤسسة؛

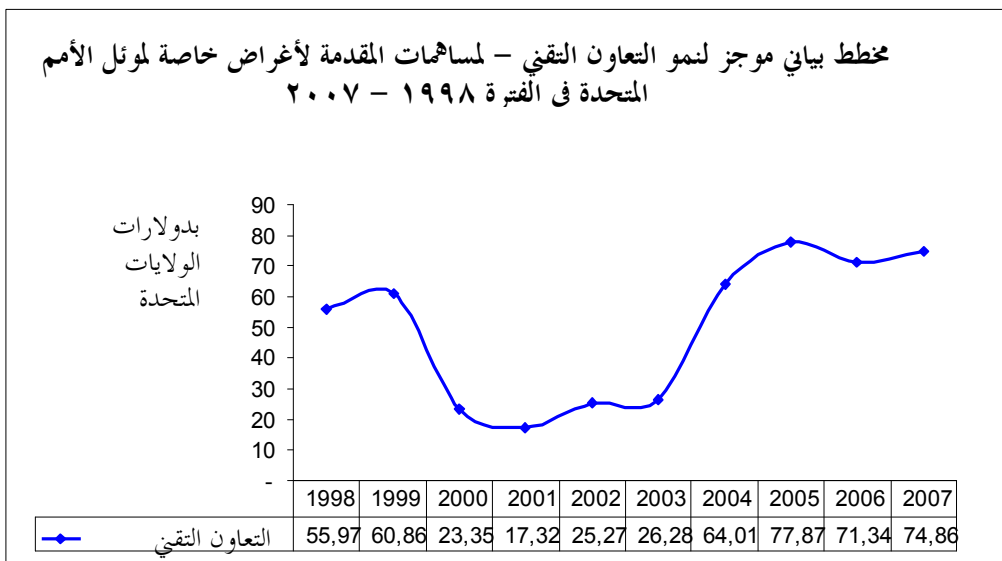
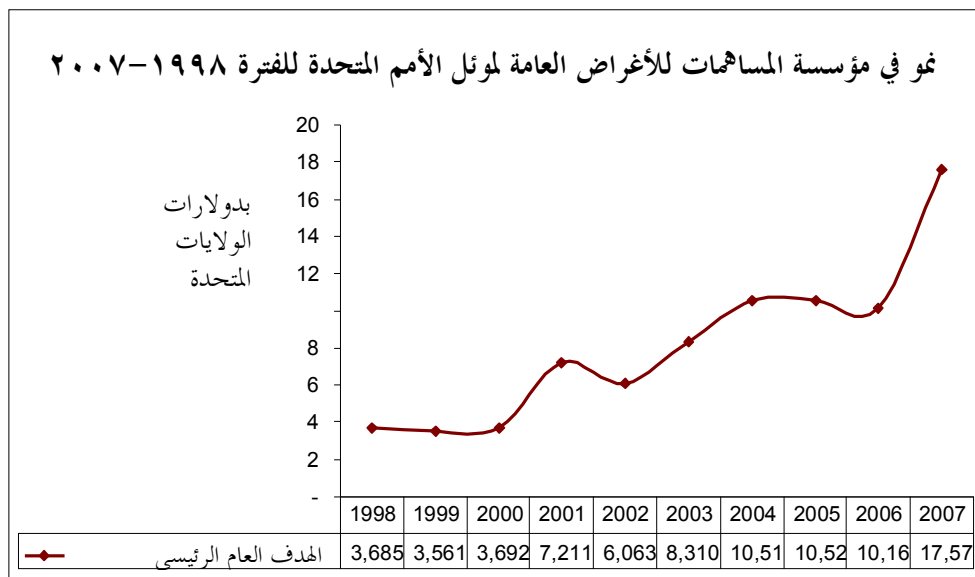
٢' مساهمات موجهة لتنفيذ برامج على المستوى القطري مباشرة، أي المساهمات المقدمة للتعاون القطري التقني.

-٣-

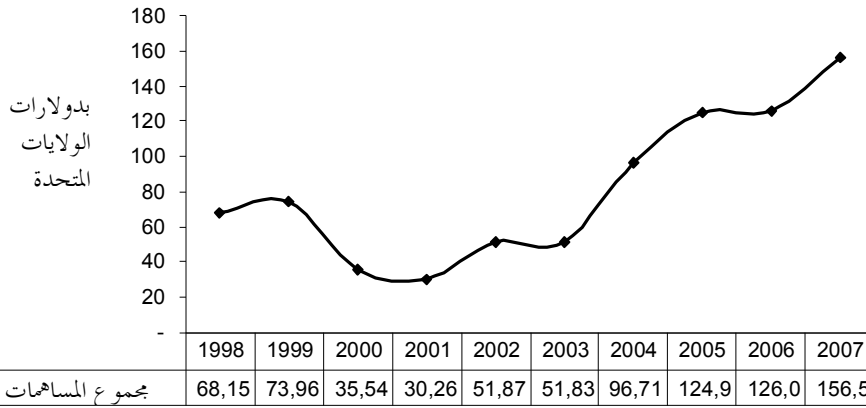


اتجاهات في المساهمات الطوعية

٣- زادت المساهمات الطوعية غير المخصصة (الأساسية) المقدمة إلى موئل الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية من متوسط سنوي بمقدار ٤,٥ مليون دولار إلى ما يقرب من ١٧,٥ مليون دولار. وهناك أيضاً زيادة كبيرة في برامج التعاون التقني من ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ما يقرب من ٧٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وخلال نفس الفترة زادت المساهمات الطوعية المخصصة زيادة كبيرة من معدل سنوي مقداره ٢٣ مليون دولار إلى ١٥٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يعكس تفضيلاً ملحوظاً لدى المانحين لهذا النمط من التمويل. وكان للزيادة في مجموع المساهمات الطوعية التي تلقاها موئل الأمم المتحدة تأثيراً إيجابياً على الإنجاز الشامل للبرنامج وأتاح دفعة تنافسية للكفاءة من خلال زيادة وفورات الحجم.



مخطط بياني موجز للنمو في مجموع المساهمات المقدمة لموئل الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧



٤- وعلى الرغم من أن المساهمات المخصصة تعد استكمالاً محموداً للمساهمات غير المخصصة، فإن استمرار الخلل المتزايد بين نوعي المساهمات ما زال يشكل تحدياً كبيراً. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الموارد المخصصة تكون في كثير من الحالات مصحوبة بشروط صارمة. مثل التنفيذ الذي يجري في بلد معين في مناطق مدعومة من المانحين، والشركاء المنفذين، والمبالغ التي يتعين دفعها للشركاء لفترة التمويل، وكلها تقلل من مرونة موئل الأمم المتحدة في الاستفادة من التمويل.

٥- وقد جعل هذا الخلل في التمويل من الصعوبة. يمكن لموئل الأمم المتحدة ضمان تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه تنفيذاً فعالاً ومتوازناً، مع وجود بعض الأنشطة بتمويل زائد وأخرى ممولة جزئياً فحسب. وعلاوة على ذلك فإن الأموال المخصصة لا تتماشى دائماً مع برنامج العمل المتفق عليه ومع مجموعة الأولويات وينجم عن ذلك تشويه للأولويات البرنامجية.

٦- وعلى الرغم من أن المساهمات غير المخصصة (الأساسية) والمساهمات المخصصة تسهمان في الوفاء بالأهداف الشاملة للبرنامج، فإن الموارد الأساسية تعد جوهرية لضمان الوفاء بولاية المؤسسة نظراً لأنها توفر الهياكل الأساسية التشغيلية للمنظمة وتمكنها من تنفيذ أنشطتها المعيارية الأساسية.

٧- ومن الجدير بالملاحظة أن إدارة الموارد المخصصة (غير الأساسية) تتطلب دعماً إدارياً كبيراً، وهو ما يستتبع تكبد تكاليف. وتسلم المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة بأن هناك مستوى ما من الإعانة لتكاليف الدعم هذه، سواء ضمنياً أو صراحة من جانب الموارد العامة/الأساسية. وقد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تحويل الموارد من البرامج، أو المشاريع أو الأنشطة التي كلفت بها الأجهزة التشريعية إلى غيرها من التي تركز على أهداف ثنائية ضيقة (أي الأنشطة المخصصة).

٨- وعلى الرغم من زيادة الموارد المالية لموئل الأمم المتحدة في مجموعها فإنه ما زال يعاني من أوجه قصور في الميزانية (التمويل الأساسي) بين ميزانيته المحافظة لفترة السنتين التي أقرها مجلس الإدارة وبين التمويل الفعلي الذي يحصل عليه. وي طرح هذا النقصان مختلف التحديات على المنظمة والذي أدى إلى نهج تجزيئي في تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه، كما أعاق جهود المنظمة في تناول الأولويات المقررة بشكل كامل.

الاتجاهات الأخيرة في المساهمات التي يتلقاها موئل الأمم المتحدة من المانحين العشرة الرئيسيين

٩- ما برحت قاعدة المانحين التي تقدم المساهمات الطوعية ضيقة: إذ أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من مجموع المساهمات وأكثر من ٩٠ في المائة من المساهمات الطوعية غير المخصصة (الأساسية) يأتي من المانحين العشرة الرئيسيين.

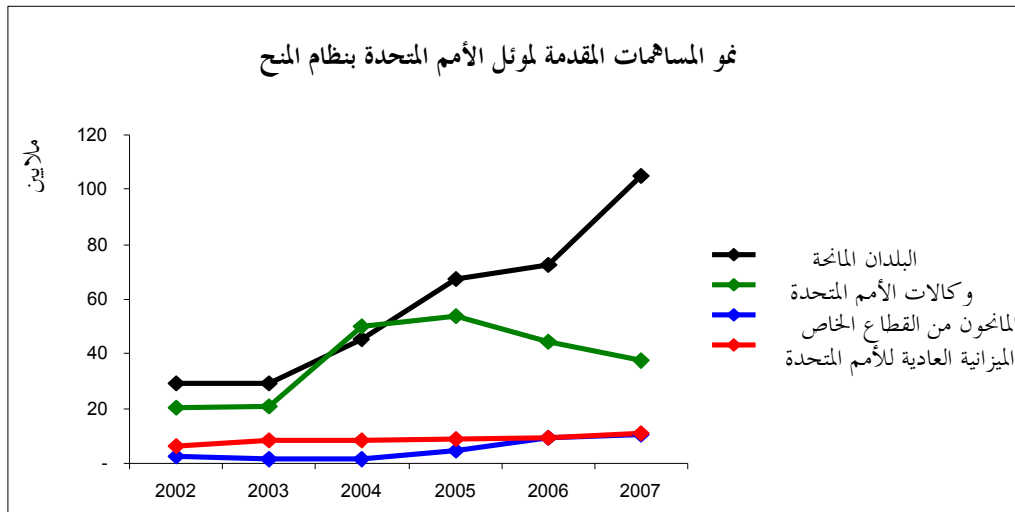
١٠- وقد أدى ذلك إلى ضعف حالة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالتمويل غير المخصص (الأساسي)، وقد يؤدي إلى تأثير معاكس على إنجاز البرنامج إذا خفض أي مانح رئيسي تمويله تخفيضاً حاداً أو سحبه كلية.

حالة الصناديق الاستثمارية والمرافق العالمية

١١- شرع موئل الأمم المتحدة مؤخراً في شن حملة قوية لجمع الأموال لدعم الصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية مالياً، وللبرنامج الخاص بالمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني ومرفق ترقية الأحياء الفقيرة. وتولت بلدان مانحة عديدة دعم هذا التمويل كدليل على التزامها بأهداف إعلان الألفية لتحسين الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة.

١٢- وعلى الرغم من الأهمية البالغة لذلك، فإن الصناديق الاستثمارية العالمية لا يجب اعتبارها بديلاً عن الموارد الأساسية أو الموارد غير المخصصة أو عوضاً عنها بل يجب أن ينظر إليها كتمويل تكميلي.

١٣- وما برح موئل الأمم المتحدة يتلقى مستوى كبير من المساهمات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تبرز ميزتها النسبية في مجال المستوطنات البشرية. ويتواءم ذلك مع الإصلاح الجاري في الأمم المتحدة الذي يدعو إلى منظومة الأمم المتحدة على العمل على نحو أكثر تماسكاً وفعالية على المستوى العالمي في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية، والبيئة. وعلاوة على ذلك واصل موئل الأمم المتحدة المشاركة بنشاط في شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والعام وعمل على تنمية هذه الشراكات.



المانحون الرئيسيون العشرة لموئل الأمم المتحدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧

المانحون الرئيسيون العشرة لموئل الأمم المتحدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ (حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)

٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢	
٢٨ ٧٩٤,١٧٤ بدولارات الولايات المتحدة		١٩ ٥٦٢,٣٦٧ بدولارات الولايات المتحدة		١٩ ٢٧١,٤٢٠ بدولارات الولايات المتحدة		١٨ ٧٠٧,٤٧٠ بدولارات الولايات المتحدة		١٦ ٦٨٠,٣٨٧ بدولارات الولايات المتحدة		١٢ ٣٠٥,١٦٥ بدولارات الولايات المتحدة	
%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد
٣٩	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٤٨	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٤٥	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٤٤	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٥٠	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٥١	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة
١٥	٢ النرويج	١٢	٢ السويد	١١	٢ النرويج	١٣	٢ النرويج	٩	٢ المملكة المتحدة	١٢	٢ المملكة المتحدة
١١	٣ السويد	١٢	٣ النرويج	١٠	٣ المملكة المتحدة	١٠	٣ المملكة المتحدة	٨	٣ النرويج	٩	٣ النرويج
٩	٤ إيطاليا	١٠	٤ المملكة المتحدة	٩	٤ السويد	٨	٤ هولندا	٨	٤ هولندا	٥	٤ السويد
٧	٥ أسبانيا	٧	٥ هولندا	٧	٥ هولندا	٧	٥ السويد	٥	٥ السويد	٤	٥ الولايات المتحدة الأمريكية
٧	٦ المملكة المتحدة	٣	٦ فنلندا	٣	٦ ألمانيا	٤	٦ إيطاليا	٤	٦ الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٦ إيطاليا
٦	٧ هولندا	٢	٧ ألمانيا	٣	٧ إيطاليا	٤	٧ الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٧ إيطاليا	٤	٧ هولندا
٢	٨ فنلندا	١	٨ اليابان	٣	٨ فنلندا	٣	٨ فنلندا	٢	٨ فنلندا	٣	٨ فنلندا
١	٩ فرنسا	١	٩ الولايات المتحدة الأمريكية	٣	٩ الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٩ ألمانيا	١	٩ اليابان	٢	٩ اليابان
١	١٠ الولايات المتحدة الأمريكية	١	١٠ فرنسا	١	١٠ اليابان	١	١٠ اليابان	١	١٠ ألمانيا	١	١٠ فرنسا
٢	آخرون	٣	آخرون	٤	آخرون	٤	آخرون	٥	آخرون	٤	آخرون

المساهمات المخصصة

٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢	
١٣٥ ٦٨٣,٥٩٦ بدولارات الولايات المتحدة		١١٥ ٩١٤,٢٦٩ بدولارات الولايات المتحدة		١١٥ ٣٨٤ ٧١٩ بدولارات الولايات المتحدة		٨٦ ٢١٦ ٠٨٤ بدولارات الولايات المتحدة		٤٣ ٥٢٦,٤٥٠ بدولارات الولايات المتحدة		٤٥ ٨١٦,٥٥١ بدولارات الولايات المتحدة	
%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد
١٢	١ أسبانيا	١١	١ السويد	١٦	١ إيطاليا	١١	١ اليابان	١٥	١ هولندا	١٥	١ الاتحاد الأوروبي
١٠	٢ السويد	١٠	٢ هولندا	١١	٢ هولندا	٨	٢ هولندا	٨	٢ اليابان	١١	٢ هولندا
١٠	٣ النرويج	٩	٣ كندا	٦	٣ النرويج	٥	٣ الاتحاد الأوروبي	٥	٣ كندا	٦	٣ اليابان
٨	٤ هولندا	٨	٤ الاتحاد الأوروبي	٥	٤ اليابان	٣	٤ كندا	٥	٤ النرويج	٥	٤ السويد
٧	٥ كندا	٧	٥ النرويج	٣	٥ الاتحاد الأوروبي	٣	٥ السويد	٣	٥ السويد	٤	٥ بلجيكا
٣	٦ الاتحاد الأوروبي	٢	٦ أفغانستان	٣	٦ السويد	٢	٦ النرويج	٢	٦ إيطاليا	٢	٦ المملكة المتحدة
٣	٧ إيطاليا	٢	٧ المملكة المتحدة	١	٧ المملكة المتحدة	٢	٧ بلجيكا	٢	٧ الاتحاد الأوروبي	٢	٧ سويسرا
٢	٨ الجماهيرية العربية الليبية	١	٨ إيطاليا	١	٨ الجماهيرية العربية الليبية	١	٨ الولايات المتحدة الأمريكية	١	٨ ألمانيا	١	٨ ألمانيا
٢	٩ مصر	١	٩ سويسرا	١	٩ بلجيكا	١	٩ المملكة المتحدة	١	٩ الولايات المتحدة الأمريكية	١	٩ إيطاليا
٢	١٠ أفغانستان	١	١٠ الجماهيرية العربية الليبية	١	١٠ ألمانيا	١	١٠ إيطاليا	١	١٠ أفغانستان	١	١٠ أفغانستان
٤١	آخرون	٥٠	آخرون	٥٣	آخرون	٦٣	آخرون	٥٦	آخرون	٥٢	آخرون

إجمالي المساهمات

٢٠٠٧		٢٠٠٦		٢٠٠٥		٢٠٠٤		٢٠٠٣		٢٠٠٢	
١٦٤ ٤٧٧,٧٧٠ بدولارات الولايات المتحدة		١٣٥ ٤٧٦,٦٣٦ بدولارات الولايات المتحدة		١٣٤ ٦٥٦,١٣٩ بدولارات الولايات المتحدة		١٠٤ ٩٢٣,٥٥٤ بدولارات الولايات المتحدة		٦٠ ٢٠٦,٨٣٧ بدولارات الولايات المتحدة		٥٨ ١٢١,٧١٦ بدولارات الولايات المتحدة	
%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد	%	البلد
١١	١ أسبانيا	١٢	١ السويد	١٤	١ إيطاليا	٩	١ اليابان	١٤	١ الميزانية العادية للأمم المتحدة	١٢	١ الاتحاد الأوروبي
١٠	٢ النرويج	١٠	٢ هولندا	١٠	٢ هولندا	٨	٢ الميزانية العادية للأمم المتحدة	١٤	٢ هولندا	١١	٢ الميزانية العادية للأمم المتحدة
١٠	٣ السويد	٨	٣ كندا	٧	٣ النرويج	٨	٣ هولندا	٦	٣ اليابان	٩	٣ هولندا
٨	٧٤ هولندا	٨	٤ النرويج	٧	٤ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٤	٤ السويد	٥	٤ النرويج	٥	٤ اليابان
٧	٥ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٧	٥ الاتحاد الأوروبي	٤	٥ اليابان	٤	٥ النرويج	٤	٥ السويد	٥	٥ السويد
٥	٦ كندا	٧	٦ الميزانية العادية للأمم المتحدة	٣	٦ السويد	٤	٦ الاتحاد الأوروبي	٤	٦ كندا	٤	٦ المملكة المتحدة
٤	٧ إيطاليا	٣	٧ المملكة المتحدة	٣	٧ الاتحاد الأوروبي	٣	٧ كندا	٣	٧ المملكة المتحدة	٣	٧ بلجيكا
٢	٨ المملكة المتحدة	٢	٨ أفغانستان	٣	٨ المملكة المتحدة	٣	٨ المملكة المتحدة	٣	٨ إيطاليا	٢	٨ النرويج
٢	٩ الاتحاد الأوروبي	١	٩ إيطاليا	١	٩ ألمانيا	٢	٩ الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٩ الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٩ إيطاليا
٢	١٠ الجماهيرية العربية الليبية	١	١٠ سويسرا	١	١٠ الجماهيرية العربية الليبية	٢	١٠ إيطاليا	١	١٠ الاتحاد الأوروبي	١	١٠ سويسرا
٣٩	آخرون	٤٠	آخرون	٤٨	آخرون	٥٥	آخرون	٤٤	آخرون	٤٥	آخرون